معارض الجمعية

الزراعية الملكية

وتشجيع الصناعات الأهلية *

للمرحوم أباظة باشا

تقام المعارض لأغراض عديدة كبيرة الفائدة . فهي ميدان للمباراة والتنافس بين الصناع وغيرهم من المنتجين مثل الزراع فيعرض كل منهم أحسن ما وصل اليه جهده . كما هي الواسطة الهامة لتعريف المستهلكين بمختلف الصناعات ومنتجاتها . كما تعتبر من اهم الوسائل التي يتعرّف بها الصناع انفسهم رغبات المستهلكين ثم لجهود الهيئات التي تقوم بالأبحاث الخاصة بالصناعة وتقدمها وطرق تحسينها والمواد الخام التي تدخل في هذه الصناعات ومصادرها وينتج عن هذه العوامل مشتركة خلق صناعات لم تكن موجودة وتحسين الموجود منها لدرجة تستهوي رغبة المستهلكين وتستطيع درء مزاحمة المنتجات الأجنبية الواردة خصوصاً بعد استعراض الاحصائيات التي تقدمها الحكومة والهيئات المشتغلة بالاحصاء عن أحوال الاسواق وغيرها . كما يجب ألاّ نغفل ان المعارض العامة كانت تربط الزراعة بالصناعة والصناعات الزراعية

ولقد أقامت الجمعية الزراعية خمسة عشر معرضاً عامًّا في القاهرة عدا المعارض المحلية ، وتميزت المعارض التي أقيمت منذ سنة ١٩١٩ لآخر معرض ١٩٣٦ بكونها معارض زراعية صناعية ، بحيث جمعت المعروضات الزراعية والصناعية التي اشترك في تقديمها هيئات الحكومة ذات العلاقة بالزراعة والصناعة ، كذلك الهيئات الأهلية من زراعية وصناعية

ولا ريب في أن الجمعية قد أدت باقامة المعارض خدمة عظيمة للبلاد ، وأشاعت فيها روح الجد والمثابرة والاتقان . واذا كانت مصر قد عرفت منذ قديم الأزمان بأنها بلاد زراعية وبلغت في هذا السبيل ، فضلى ما أدخلته من أساليب الزراعة الحديثة مبلغاً عظيماً جعلها في الصف الأول بين البلاد الزراعية ، فان المعرض قد أتاح الفرصة أيضاً فتبين الجميع ان النهضة

---

* محاضرة القيت بالسراي الصغرى بالجزيرة في شهر فبراير سنة ١٩٤٤

الصناعية تسير مع الزراعة في طريق النماء والازدهار. ونتج بذلك من الأذهان ما استقر فيها من زمن قديم، وهو أن مصر لا يمكن أن تصبح بلداً صناعيًّا

أجل. كانوا يلقنوننا في المدارس ونعاهد أن الصبية قضت على مصر أن تظل أبد الدهر بلداً زراعيًّا فحسب، وان كل جهد يبذل في سبيل جعلها بلداً صناعيًّا للصناعة هو جهد ضائع. وقد رسخت هذه الفكرة في عقيدتي. منذ كنت طالباً متأثراً بما كان يلقنني إياه أساتذتي من الأوربيين الذين تلقيت العلم على أيديهم. وسرت هذه التعاليم منهم الى الوطنيين. وأخذ الجميع يكررون هذا القول على مسامعنا حتى ساد الاعتقاد ان مصر لا تصلح ان تكون بلداً صناعيًّا

ولكنني حين أشرفت على اقامة معرض سنة ١٩٢٦، ولمست عن قرب مدى ما وفقت له مصر في ميادين الصناعة أدركت مقدار ما في هذا القول من خطأ، ورأيت أن مستقبل البلاد في الصناعة — بجانب الزراعة — مكفول مرموق

وحين أخذت الجمعية تُعد العدة لمعرض سنة ١٩٣١ لاحت لي بوادر جديدة على أن النهضة الصناعية تسير في طريقها، وانها توشك أن توفي على غايتها

وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ألقيت محاضرة عن معرض سنة ١٩٣١ قلت فيها « ان معرض سنة ١٩٢٦ كان حادثاً مونقاً جعل الجمهور المصري يشعر أن في بلده صناعة، وصناعاً حذاقاً. وبدأت الطبقة المتفرنجة التي كانت لا ترى في صناعات بلدها الا اصنافاً منحطة لرداءتها بكل ما هو اجنبي، تفيق من غفلتها وتفتح عيونها. وقد أخذتها الدهشة عند ما قدم العامل المصري البرهان الساطع على فساد هذه النظرية التي غرسها في اذهانهم هؤلاء المغرضون الذين لا يهمهم الا الترويج للمنتجات الأجنبية والقضاء على المصنوعات المصرية

وقبل افتتاح معرض سنة ١٩٣٦ ألقيت في جمعية الشبان المسلمين يوم السبت ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ محاضرة قلت فيها « ان معرض سنة ١٩٣١ كان سجلا لمقياس التقدم المطرد في شؤون الصناعة والزراعة. وان مصر قد قطعت خطوات سريعة في هذا المضمار مما ساعد على توازن كفتي ميزانها التجاري عند ما بدا في الأفق شبح منافسة الاقطان الأجنبية لأقطاننا المصرية وأصبح القطن غير صالح وحده ليكون المرجع والعماد الرصيد لثروة المصرية »

وجاء معرض سنة ١٩٣٦ مصداقاً لهذا الذي توقعت. وبدد الوهم السابق بل كان بمثابة النهار الساطع الذي طلع على ليل قاتم. وآمن الجميع أن مصر يمكن أن تصبح بلاداً صناعية عظيمة كما هي بلاد زراعية عظيمة. وأن ليس أمامها، كي تصل الى ما تصبو اليه، الا ان تصح النيات وتتضافر القوى، فقد وهبها الله تربة خصبة وأرضاً ممهدة منبسطة، ورقعة ممدودة.

وموانٍ صالحة ، وموقعاً جغرافيًّا جعلها صلة بين الشرق والغرب . يضاف الى هذا كله مهارة تقليدية ورثها العامل المصري منذ فجر التاريخ حين كانت مصر معلمة العالم في دقة الصناعة وجمال الفن

ولم يكن لمعرض سنة ١٩٣١ إلاَّ الفضل في ابراز هذه الحقيقة الكبرى لكفاءة نجاحاً ولكن الهيئة التي أعدت له جزاء على ما تكلفت في سبيله

وقد امتاز معرض سنة ١٩٣٩ بأن خصص فيه قسم للسودان فجاء المعرض معبراً عن الأماني القومية تعبيره عن النهضتين الزراعية والصناعية . وأتاح الفرصة لسكان وادي النيل لكي يجتمعوا في صعيد واحد على شاطئه السعيد

وليس هذا فحسب ، بل لقد أتاح معرض سنة ١٩٣٦ لجيراننا من اهل العراق وسورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن والحجاز واليمن وشمالي افريقية الفرصة لزيارة مصر والتعرف إلى نهضتها فأدى بذلك خدمة جليلة عظيمة الاثر بالنسبة الى مركز مصر ومستقبلها

ولنبحث في محاضرتنا هذه عن أثر هذه المعارض في تشجيع الصناعات الاهلية ، باعتبارها معاونة للجهود الحكومية والاهلية في خلق الصناعات وتحسينها . فالمعارض كما قلنا كانت تؤدي رسالة الهيئات الحكومية والاهلية والمستهلكين الواحد للآخر

والوصول الى تحقيق ما افادته الصناعات من رسالة المعارض يتطلب ولو عدة طرق أحدها بحث الانتاج لمصانع المحلية الأصلية والمستجدة . بيد ان هذا الامر عسير لعدم وجود الاحصاء الانتاجي الكافي . وقد يلمس كل ما ظهور للمصنوعات الاهلية ورواجها حوله ولكن حصر ذلك ليس بالسهل من الوجهة الاحصائية . ولعل أكبر دليل ملموس ما نجده الآن في حالة الحرب الراهنة من انتعاش المنتجات الاهلية ورواجها مع انقطاع الوارد لدرجة هائلة . اما الطريق الثاني فيكون من استقراء بيانات البضائع الواردة في مختلف السنين ومقارنتها من حيث أخذها في التناقص وحلول المنتجات الاهلية بدلها . ولقد سلكنا هذا السبيل بمقارنة الواردات الاجنبية في بعض السنوات قبل وبعد المعارض الثلاثة الاخيرة وهي معارض ١٩٢٦ و١٩٣١ و١٩٣٦ مع ملاحظة ان البلد الذي تزدهر فيه الصناعات تقل واردتها من المنتجات المشغولة أو المصنوعة وتزيد في واردات المواد الخام التي لاسبيل لانتاجها محليًّا ويجب ألاَّ نغفل عاملين عند المقارنة : أولها الزيادة المطردة في سكان البلاد خلال مدى المقارنة اذ كان يجب ان تتمشى معها زيادة الوارد من المواد المصنوعة . ثم زيادة القدرة على الشراء .

أما العامل الثاني فهو ارتفاع الأثمان للمواد في السنوات الاخيرة وزيادة الرسوم الجمركية . فلو كانت الصناعة في مصر باقية على حالها لتحتم زيادة أثمان المصنوعات الواردة سنة بعد أخرى . وهذه الامور مجتمعة تزيد من بروز المقدرة عند استعراض الوارد من المصنوعات الاجنبية

فالمعرضان الزراعيان في سنتي ١٩٠٩ و١٩١٢ يجب ان نعتبرهما معارض تمهيدية للنهضة الصناعية في مصر . غير ان حلول الحرب الماضية سنة ١٩١٤ لا تمكننا من تتبع أثرهما . وان لم يخل من الفوائد الزراعية والصناعية خصوصاً في تعريف الصناع بالآلات والماكينات مما عاد بفوائد لا بأس بها بطريق غير مباشر

أما معرض سنة ١٩٢٦ وهو الأول بعد الحرب العالمية الماضية فقد كان مفاجأة عجيبة اذ أظهر للملأ وجود صناعات أهلية متقنة كانت مهملة يجهلها كثيرون من المصريين كانوا يعولون في شراء أمتعتهم على المصنوعات الاجنبية كما سنبين في الاحصائيات الواردة بعد. ثم جاء معرض سنة ١٩٣١ ومعرض سنة ١٩٣٦ بنجاح أظهر . وهكذا تقدمت المعارض وتدرجت تبعاً لتقدم البلاد وبالجملة خطت خطوة واسعة

وليس الاحصاء الذي نقدمه شاملاً بل نكتفي بالامثلة لنبين مدى ما أفادته بعض الصناعات الأهلية

﴿ صناعة الموبيليات أو الأثاثات الخشبية والمعدنية ﴾ كان للمعروضات التي قدمتها المدارس الصناعية والمصانع الاهلية أثر كبير اذ برهن على اتقان هذه الصناعة التي لا تقل ان لم تفق ما كان يكتب عليه كبار المصريين وغيرهم . وان العامل المصري اذا وجد التشجيع ورواج سلعته أمكنه ان يبلغ درجة النبوغ . ففي سنة ١٩٢٨ استوردت مصر أثاثاً خشبياً من أنواع مختلفة بمبلغ ٣٧١ ألف جنيه تقريباً فهبطت قيمة الوارد في سنة ١٩٣١ الى ١١٨ ألف جنيه وفي سنة ١٩٣٣ (أي بعد معرض ١٩٣١) هبطت مرة أخرى الى نحو ١٥ ألف جنيه ثم أخذت هذه القيمة في القلة . ومقابل ذلك زادت قيمة الوارد من الخشب الصالح لاستعمال الأثاث مما يدل على نهوض هذه الصناعة

ومن بين أنواع الاثاث : النوع المنجّد وكانت قيمة الوارد منهُ ٣٢ ألف جنيه سنة ١٩٣١ فأصبح ٣ آلاف جنيه سنة ١٩٣٧ مما يدل على انتعاش صناعة التنجيد أيضاً

وقد يتبع هذه الصناعة صناعات أخرى مثل الأثاث المصنوع من الصفصاف أو الخيزران فقد كانت قيمة الوارد منهُ ٩ آلاف جنيه سنة ١٩٢٧ فأصبحت ٦٢ جنيهاً فقط

سنة ١٩٣٦ والمعلوم ان هذه الصناعة منتشرة في البلاد

ولا بأس ان نضيف الى هذا الباب صناعة المكانس التي كانت وارداتها في سنة ١٩٢٧ تبلغ ٢٠ ألف جنيه تقريباً واصبحت في سنة ١٩٣٣ — ٧٥٠ جنيهاً وفي سنة (١٩٣٧) ٢٣٥ جنيهاً فقط وهذا ناشيء عن زراعة ذرة المكانس في مصر وتقدم صناعة المكانس كما دلت على ذلك معروضاتها

﴿ الأثاث المعدني ﴾ نكتفي بالتدليل على ما أفادته صناعة الأثاث المعدني بالاسرة فقد كانت قيمة الوارد من الاسرة المصنوعة من الحديد والنحاس ١٣٥ ألف جنيه سنة ١٩٢٨ فأصبحت في سنة ١٩٣١ — ٢٠ ألف جنيه منها ١٢ ألف جنيه قيمة الاسرة الحديدية و ٨٥٠٠ جنيه قيمة الاسرة النحاسية المستوردة . وذلك نتيجة نشاط صناعة الاسرة في مصر وزيادة المصنوع منها من الخشب . وهكذا هبطت قيمة واردات المصنوعات النحاسية المنقولة من ٥١ ألف جنيه سنة ١٩٣١ الى ١٨ ألف جنيه سنة ١٩٣٨ كما هبطت قيمة الوارد من مواقد البترول من ٤٧ ألف جنيه سنة ١٩٢٨ الى ١٥ ألف جنيه سنة ١٩٣٣ . وهكذا الحال مع أجهزة الاضاءة والنجف والاعمدة ومصنوعات البكل المنقوشة على هذا النحو

﴿ صناعة الاحذية الجلدية والجلود ﴾ لم يكن اهتمام المعارضين من الافراد والهيئات الحكومية بصناعة الاحذية الجلدية والجلود ليقل عن غيرها . وقد اصبحت بحق صناعة وطنية تسد حاجة البلاد . لقد استوردت مصر سنة ١٩٢٨ ما لا يقل عن ٥٧٠ الف زوج من الاحذية الجلدية فهبط سنة ١٩٣١ الى ٢٢٤ الف زوج وفي سنة ١٩٣٣ الى ٥٩ الف زوج وفي سنة ١٩٣٦ الى ٥١ الف زوج وقيمة ذلك بالتوالي ٢٤٦ الف جنيه ثم ٩٥ الف جنيه ثم ٢٨ الف جنيه ثم ٢١ الف جنيه — ونشطت مع هذه الصناعة صناعة دهان الاحذية والجلود فقد كانت قيمة الوارد منها نحو ٤٠ الف جنيه سنة ١٩٢٨ هبطت الى ١٥ الف جنيه سنة ١٩٣٦

وقد نشطت أيضاً صناعة دبغ الجلود وما أدخل عليها من تحسينات فزادت قيمة المادة الخام التي تستورد للدباغة (خلاصة نباتية) من ٢٨ الف جنيه سنة ١٩٣١ الى ٤٨ الف جنيه سنة ١٩٣٨ كما قلت قيمة الوارد من الجلود الخام بنحو ٥٠ ٪ وغيرها — وأصبح يستعمل بعضها في صناعة الاحذية الجلدية في البلاد وما يزيد على ذلك يصدر الى الخارج وقد صدرت مصر سنة ١٩٣٣ ما يساوي ١٥٠ الف جنيه جلود غير مدبوغة ومبلغ ١١٨

الف جنيه جلود مدبوغة . وفي سنة ١٩٣٧ زادت قيمة الصادر على الاول كثيراً وعلى الثاني قليلاً . وهكذا نشطت صناعة الجلود في مصر من أحذية جلدية وحقائب وسروج وغير ذلك مع تقدم فن الزخرفة مما يجعلها مضاهية لأحسن الاصناف المستوردة

﴿ صناعة الصابون والزيوت والشحوم ﴾ كان لمعروضات الصابون والمواد الزيتية ومشتقاتها التي نسقت للزائرين أثر كبير في الصناعة وتقدمها وما لاقته بعد من رواج . لقد كانت تستورد البلاد في سنة ١٩٢٥ نحو ١٠٤٠٠ طن من الصابون العادي ثمنها نحو ٥٢٤ الف جنيه فهبطت الى ٦٣٠٠ طن سنة ١٩٣١ و ٤٦٠٠ طن سنة ١٩٣٢ وبفضل تقدم الصناعة وانتشارها قلت كمية المستورد وأصبحت ٢٨٠٠ طن سنة ١٩٣٦ — وقد تقدمت الصناعة كما هو مشاهد الى درجة انتاج أحسن أنواع الصابون: صابون غسل الوجه وغيره — ومقابل ذلك تستورد البلاد كميات عظيمة من زيت الزيتون وزبدته وجوز الهند وزبدته بمقادير متزايدة لادخالها في صناعة الصابون علاوة على ما تستفيده من زيت بذرة القطن . ولا شك ان مصر كسبت مبالغ عظيمة بزيادة انتاج الصابون محلياً بدلاً من الكمية التي كانت تستوردها

ولا بد من الاشارة الى صناعة زيت بذرة القطن وما أفادته المعروضات والمشاهدات من ترغيب الطبقة العليا والمتوسطة في أنواع الزيت المكررة لاستعمالها في الغذاء وقد أثمرت هذه المحاولة وأصبحت تزاحم الزيوت المستوردة مثل زيت الزيتون وغيره — ولذلك يلاحظ تناقص في كمية زيت الزيتون المستوردة للتغذية . وزيادة في كميته المستوردة منه للصناعة ، فقد كان المستورد منهُ في سنة ١٩٣٦ للصناعة ٢٢٦٥ طن وللتغذية ٩٥٠ طن فقط بعد أن كان مقدار الوارد من الأخير ٢٢٧٠ طن في سنة ١٩٣٣ . وبجانب صناعة الزيت نشطت صناعات كثيرة منها السمن الصناعي والدهان وشموع الاضاءة وغيرها

وقد كانت قيمة الوارد من الشموع ٦٩٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٢ فهبطت الى ٢٥٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ كذلك دهان الأحذية والجلود من ٤٠٠ الف جنيه سنة ١٩٢٨ الى ١٥ الف جنيه سنة ١٩٣٦

﴿ صناعة السكر والارز ﴾ ولا شك ان صناعة السكر وموقفها ازاء الوارد والصادر قد تغير ، فقد كان المستورد من السكر المكرر حول ٥٠ الف طن والخام ١٠ آلاف طن وذلك بين سنوات ١٩٢٤ الى ١٩٢٨ وقد تحوّل الموقف إذ أصبحت مصر لا تستورد من

السكر المكرر أكثر من ٦٢٤ طن سنة ١٩٣٦ و ٣٧ الف طن من الخام في تلك السنة وتكرره في المصانع المصرية

كذلك كان يستورد أرز مقشور بكمية كبيرة، مثال ذلك ٦٦ الف طن سنة ١٩٣١ فهبطت الى ٤٦٠٠ طن سنة ١٩٣٢ وما بعدها . بينما تستورد مصر كميات من الارز غير المقشور تزيد أو تقل تبعاً لرغبة الزراعة في تجديد التقاوي وسد النقائص ، فقد كانت قيمة المستورد ٦٥٣ الف جنيه سنة ١٩٢٥ فهبطت الى ٢١٦ الف جنيه سنة ١٩٣٢ والى ٣ آلاف جنيه سنة ١٩٣٣ . ومعنى ذلك ان مصر تسد حاجتها من ناتج الارز المزرع في بلادها . وزادت تبعاً لذلك أعمال مضارب الارز وهي صناعة بلغت مراحل كبيرة من التقدم

﴿ مصنوعات الحرير والصوف ﴾ كان لمعروضات الحرير والصوف أهمية خاصة في المعارض . أولاً لان البلاد ليست منتجة لخام الحرير بينما تستعمل الأنسجة الحريرية في نطاق واسع . بيد ان صناعة الحرير ازدهرت فزادت كميات الخيوط الخام وغيرها المستوردة من ٩٢ الف جنيه سنة ١٩٣١ الى ١٤٠ الف جنيه سنة ١٩٣٣ الى ٢٦٢ الف جنيه سنة ١٩٣٧ وكذلك زادت قيمة الخام المستورد من خيوط الحرير الاصطناعي من ٥٦ الف جنيه في سنة ١٩٣١ زيادة تدريجية الى ٢٤٩ الف جنيه في سنة ١٩٣٧ . على ان ما يبين ازدهار صناعة الصباغة أيضاً ان الوارد من الخيوط المصبوغة لم يزد على ٤ آلاف جنيه سنة ١٩٣١ و٧ آلاف جنيه سنة ١٩٣٧ . ويقابل ذلك هبوط وارد المصنوعات الحريرية الدقيقة مثال ذلك الدانتلة والمطرزات وشرائط الحرير والعقادة والقطيفة حيث كان قيمة الوارد منها ٦١ الف جنيه سنة ١٩٣١ فصار نحو ٣٨٠٠ جنيه سنة ١٩٣٣ فقط

أما الملابس « الجاهزة » وأجزاؤها من الحرير ومثلها « الملابس الداخلية » فقد كان قيمة الوارد منها ٩٦ الف جنيه سنة ١٩٣١ فصارت ٣٤ الف جنيه سنة ١٩٣٣ و ٢٥ الف جنيه سنة ١٩٣٦ ومثلها الشلان والكمبيات من الحرير الطبيعي فقد كانت قيمة الوارد منها سنة ١٩٢٨ — ٣٦ الف جنيه فصارت ٥٦٠٠ جنيه سنة ١٩٣١ ثم هبطت الى ٩٠٠ جنيه فقط سنة ١٩٣٣

ويدهشكم الاطلاع على الرقم الخاص « بالكراڤتات » وهي تعمل من قطن أو حرير ، فقد كان قيمة الوارد منها سنة ١٩٢٨ نحو ٢٦ الف جنيه وفي سنة ١٩٣١ هبط الى ١٩ الف جنيه وبعد معرض ١٩٣٢ — هبط مرة أخرى الى ٦ آلاف جنيه . وفيما تقدم دلالة عظمى على اتساع وتقدم هذه الصناعة الدقيقة في البلاد وهي مثل لعدد كبير غيرها

﴿ الصوف ﴾ ومصر ليست من البلاد التي تنتج الصوف . اما يشتغل كثير من المصانع الصغيرة وربات المنازل في اعداد المنسوجات الصوفية . ولزم تبعاً لذلك ان يزيد مقدار المستورد من غزل الصوف وخيوطه لامداد من تقدم ذكرهم اذا كانت صناعة الصوف تنتشر وتتقدم ايضاً . ويدل الاحصاء على ان قيمة المستورد من الغزل والخيوط الصوفية كانت ٢٥ الف جنيه سنة ١٩٣١ فصارت ٥٨ الف جنيه سنة ١٩٣٣ ثم صعدت الى ٩٦ الف جنيه سنة ١٩٣٦ . ومن بين هذه بند بارز وهو خيوط الصوف المعدة للبيع بالتجزئة للافراد . فقد كانت قيمة الوارد منهُ ٩ آلاف جنيه سنة ١٩٣١ فصعدت الى ٣٢ الف جنيه سنة ١٩٣٧

وهذا البيان يدل على تقدم صناعة الصوف كبيرها وصغيرها في البلاد بينما يقابل هذه الزيادة التي شوهدت في المستورد من المواد الخام انخفاض في المصنوعات الصوفية المستوردة مثل الملابس الجاهزة فقد كان قيمة المستورد منها سنة ١٩٢٨ — ١٠٥ آلاف جنيه — فهبطت الى ٥٢ الف جنيه سنة ١٩٣١ و ٤١ الف جنيه سنة ١٩٣٣ و٣٧ الف جنيه سنة ١٩٣٦ . وقد هبطت ايضاً قيمة الوارد من السجاد المصنوع من الصوف

﴿ صناعة الطرابيش وأغطية الرأس ﴾ وهذه صناعة ناشئة بدأ بها بعض الافراد اولاً ثم انهارت، ثم كان مشروع القرض الذي أنشأ مصنع الطرابيش بالعباسية ثم نما وازدهر وأصبح يموّن القطر المصري كله بالطرابيش — كانت قيمة ما استورد منها سنة (١٩٢٨) ٩٣ الف جنيه فهبطت سنة ١٩٣٣ الى ٧٩ الف جنيه ثم الى ٤ آلاف جنيه سنة ١٩٣٦ — وكذلك كان حال أغطية الرأس الاخرى التي كان قيمة الوارد منها سنة ١٩٣١ — ١٤٠ الف جنيه فتناقص الى ٦٢ الف جنيه سنة ١٩٣٦

﴿ الصناعة القطنية ﴾ يتطلب الكلام على الصناعة القطنية ومقدار ما أفادته من رسالة المعارض المجال الكبير مما قد تضيق عنه مثل هذه المحاضرة وذلك لتشعب الموضوع وتعدد أنواع الصناعة ولذلك نستعرض اولاً الصناعات الفرعية الصغيرة مثل القطن الطبي والجوارب والملابس الجاهزة و«البياضات» والمناديل وغير ذلك مما كان ممثلاً في المعارض الزراعية الصناعية العامة أحسن تمثيل

﴿ القطن الطبي ﴾ كم من الذين زاروا المعارض العامة ولم تفقهُ معروضات القطن الطبي التي كان يعرضها بعض شركات مصر ولم يعتبر أنها جرأة غير موفقة في عمل قطن معقم يستعاض به عن مصنوعات البلدان الاجنبية . ولكن كانت النتيجة في جانب المحاولين كما

يتضح من مقارنة قيمة الواردات من القطن المقطم . حيث كانت قيمتها سنة ١٩٢٨ تبلغ نحو ١٩ الف جنيه ثم هبطت الى ٢١٠٠ جنيه في السنة التي أقيم فيها معرض سنة ١٩٣١ ولبثت ان صارت في السنة التالية ٨٠٧ جنيه وهكذا حتى أصبحت قيمتها ٢٥٠ جنيه فقط بعد معرض سنة ١٩٣٦

﴿ بعض المصنوعات القطنية الدقيقة ﴾ كانت تستورد مصر من الجوارب ما قيمته ١٣٤ الف جنيه سنة ١٩٣٣ فهبط الى ٥٧ الف جنيه سنة ١٩٣٨ ومن الملابس القطنية الجاهزة بما قيمته ٢٤ الف جنيه سنة ١٩٣١ فهبط الى ١٦ الف جنيه سنة ١٩٣٦ . كما هبطت قيمة الوارد من الملابس الداخلية الجاهزة من القطن من ٢٦ الف جنيه . الى ١٢ الف جنيه . اما « القمط والبشاكير » فكان قيمة الوارد منها سنة (١٩٢٨) ٧٦ الف جنيه فهبطت الى ٨ آلاف جنيه سنة ١٩٣٨ ، والبياضات المزينة الجاهزة من ٧٩ الف جنيه سنة ١٩٣١ الى ٢١ الف جنيه سنة ١٩٣٨ . والبطانيات القطنية من ١٢ الف جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه فقط والشيلان والكمبات القطنية من ٥٧٠٠ جنيه الى ٨٠٠٠ جنيه والمناديل وأغطية الرقبة من ٢١ الف جنيه الى ١٧ الف جنيه

أما بالنسبة لخيوط القطن التي تهيأ على بكر أو بدونه وهي مرحلة وسطى في هذه الصناعة فقد كان قيمة الوارد منها (المهيأ على بكر) ١٢٠ الف جنيه سنة ١٩٣١ فهبط الى ٦٩ الف جنيه سنة ١٩٣٦

اما عن الاقمشة القطنية السمر النقية فقد كانت تستورد مصر بما قيمته ٣١٢ الف جنيه سنة ١٩٣١ فهبط الى ٢٢١ الف جنيه سنة ١٩٣٦ . بينما كان النزول عظيماً في الاقمشة القطنية السمر المقصورة فقد كانت قيمة الوارد منها ٢٨٦ الف جنيه سنة ١٩٣١ فهبط الى ٣٣ الف جنيه سنة ١٩٣٣ كذلك هبطت قيمة الخشن اللباد والجبال بنسبة كبيرة . أما بالنسبة لجملة الاقمشة القطنية المستوردة في سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، فكانت قيمتها كما يأتي ٨٤٠٠٠٠٠٠ جنيه و ٦٤٦٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٤٥٠٠٠٠٠ جنيه بالتوالي

ومما يدل على ان مصر تقدمت ايضاً في عمل غزل القطن علاوة على صناعة النسيج ان المادة الخام هبط استيرادها ايضاً وهي المعروفة بغزل القطن مما يدل على كثرة انتاجه في مصر داخلياً

﴿ صناعة الثقاب (الكبريت) ﴾ يصح تطبيق المثل (أندر من الكبريت) على الماضي حينما كانت قيمة الوارد من عيدان الكبريت او الثقاب ٢٤٥ الف جنيه عام ١٩٢٨ ولكن الحال

تبدّل الآن اذ هبطت كمية المستورد الى ما يعادل ٨٠ الف جنيه سنة ١٩٣٣ و٢٥ الف جنيه سنة ١٩٣٦ . ومع ان صناعة نقاب الكبريت سائرة في الازدياد الاّ أن المثل السابق ذكره لا يزال قائماً مع تعديله الى « أنفع من الكبريت الجيد » ولعل صانعيه يوفقون الى اجادته أكثر مما هو عليه الآن

﴿ صناعة الجبن ومنتجات الالبان وبعض الأغذية ﴾ تميزت المعارض العامة بمعروضات الجبن والمحفوظات وأنواعها التي تفنن في ابرازها المعاهد الزراعية والمصانع الوطنية مما برهن على امكان عمل اكثر انواع الجبن في مصر على أحسن القواعد

كانت قيمة الوارد من الجبن في سنة ١٩٢٥ نحو ٣٥٠٠ الف جنيه فهبطت في سنة ١٩٣٢ الى ٢٠٧ آلاف جنيه ثم الى ١٩١ الف جنيه سنة ١٩٣٣ . وربما كان اكبر برهان على انتشار هذه الصناعة كفايتها للمستهلكين في الوقت الحالي

وهكذا الحال عن منتجات الألبان والفاكهة التي كان قيمة الوارد منها (أي الفاكهة) ٦١٤ الف جنيه سنة ١٩٣٠ فهبط الى ٤٥٥ الف جنيه سنة ١٩٣٣ وهبط مرة أخرى الى ٢٠٩ آلاف جنيه سنة ١٩٣٧ . ولا شك انهُ كان للمعروض من أصناف الفاكهة والرغبة في زرع الأحسن منها فعل كبير في قلة الوارد . ولا ننسى معروضات التعبئة لتصدير الفاكهة الى بلدان اوربة منذ حوالي ١٩٣٥

ومثل هذا النحو من تقدم صناعة التجفيف والحفظ نضرب مثلاً للفاصوليا والفريا الناشفة التي كان يستورد منهما ما قيمته ٤٨ الف جنيه سنة ١٩٣١ فهبطت الى ٦ آلاف جنيه سنة ١٩٣٣ و ٧٠٠ جنيه فقط سنة ١٩٣٧

وقد كان للسكرونة المصنوعة محليًّا مجال في المعرض بحيث بينت للناس جودة النوع وتعهده فبعد ان كان الوارد منها سنة ١٩٢٨ نحو ٧٠ الف جنيه اذ به يهبط الى ٧ آلاف جنيه سنة ١٩٣٣ — و ٢٤٠٠ جنيه سنة ١٩٣٦

وهناك مثل آخر على الصناعة الغذائية كالأسماك الطرية او المملحة ، فقد كانت تستورد مصر منها ما قيمتهُ ٣٢٧ الف جنيه سنة ١٩٢٥ فهبط الى ٢٣٣ الف جنيه سنة ١٩٢٨ واستمر هذا الهبوط حتى وصل الى ٨٥ الف جنيه سنة ١٩٣٣

كذلك الحال مع اللحوم المجففة او المملحة (مثل الباسطرمة) فقد كان الوارد منها سنة ١٩٢٧ يقدر نحو ٢٦ الف جنيه فهبط الى الفين جنيه سنة ١٩٣٢ والف جنيه فقط سنة ١٩٣٣

﴿ صناعة الزجاج ﴾ تميزت المعارض منذ نشأتها بوجود صناعة الزجاج بدائية يقوم بعرضها أصحاب مصانع الزجاج او بالحري أفران الزجاج الكائنة بجهة باب النصر — وتقتصر على الانتفاع بالكسر من الزجاج في عمل الأساور والخواتم والأقراط وبعض دوارق وكؤوس الماء . ثم تدرجت في الحرب الماضية الى الانتفاع بزجاجات « الفازوزة » وغيرها في عمل أكواب للشرب اثناء الحرب الماضية . ولكن تميزت المعارض الاخيرة بمعروضات المصانع الكبرى التي تؤلف المادة الزجاجية نفسها من موادها الخام في صنع الأكواب والآنية وزجاجات «الدهانات» وغير ذلك من الضروريات . وانهُ وان لم نتمكن من بيان ناتج المصانع الحديثة بصفة احصائية الا اننا نشعر بأنها سدت الفراغ الذي خلقه الحرب وتكاد تفي مصنوعاتها بمتطلبات السكان . على انهُ اذا اقتصرنا على مقارنة الوارد من زجاجات « الدهانات » وحدها نجدنا ان قيمة الوارد منها سنة ١٩٣١ كانت ٤٣ الف جنيه فهبطت تدريجيًّا الى ثلاثة آلاف جنيه فقط

هذه هي — أيها السادة — بعض الأمثلة التي أوردناها دلالة على انتعاش الصناعات المحلية وتقدمها وخلق صناعات جديدة مما ساهمت المعارض في عملها إذ كانت كما قلت سابقاً رسالة بين المستهلك والمصانع والهيئات المشتغلة بتقدم الصناعة . ولا تنسى الصناعات الهامة الاخرى التي انتعشت وأدت الى المستهلك أجل الخدمات والتي تعمل الحكومة والهيئات مجتمعة الى تقدمها مثل صناعة الاسمنت التي كادت تقضي على الوارد بأكمله . ثم الأدوات الكهربية وملحقاتها وأصناف الأدهنة الطبيعية وحاصلات البحر مثل الصدف والأزرار والاسفنج والحلوى ، والصناعات الزراعية باختلاف أنواعها

وفي المعارض القادمة ان شاء الله ينبغي كل العناية بعرض كل ما يشحذ الهمم لاظهار صناعتين هامتين جدًّا أصبحت الحاجة اليهما من الأمور الملموسة — صناعة الكهربى من تدفق المياه من خزان أسوان واستغلالها في صناعة الاسمدة الكيميائية ، ثم صناعة الحديد من ملايين الأطنان الموجودة في منطقة أسوان

وتجدون في هذا المكان نفسه بيانات شائقة عنها في المعرض الجليل الفائدة الذي أقامته وزارة التجارة والصناعة حتى تتمكن أسوان المكينة من تبوء مركزها بين مدريات القطر في المكان الذي أعدته الطبيعة لها في عالم الصناعة

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير البلاد .

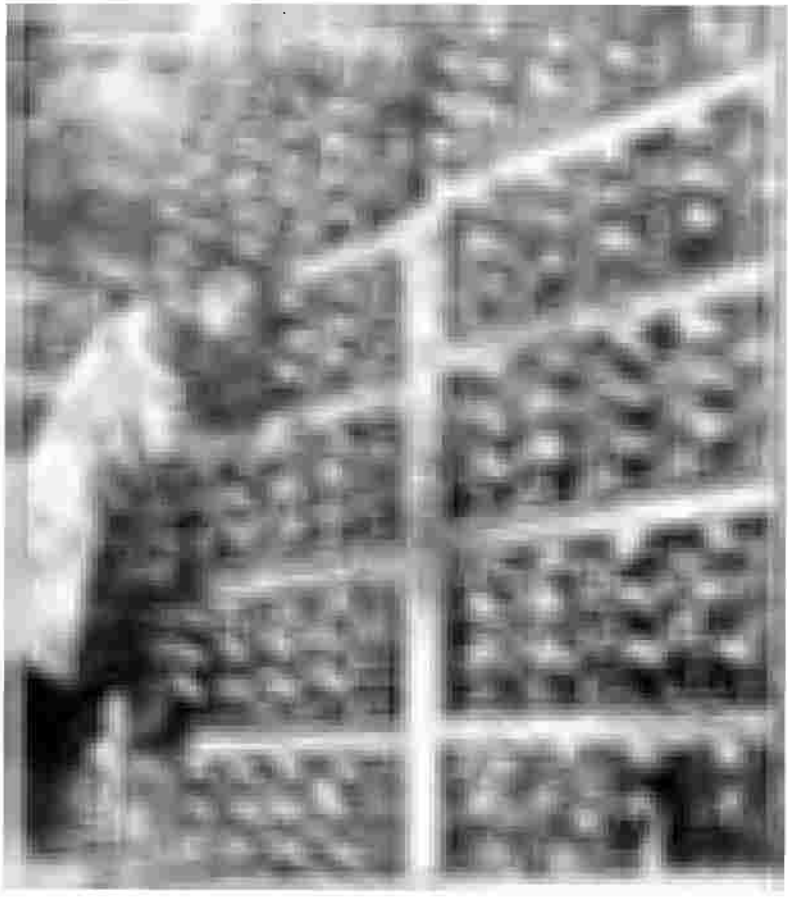

هنا زجاج يحوي محصول يوم واحد من البنيسيلين في أحد المصانع التي يحضر فيها . وفي كل زجاجة من هذه الزجاجات المصفوفة على رفوف جرعة من البنيسيلين . ولكن البنيسيلين النقي لا يستخرج منها الا بعد انقضاء ثلاثة أسابيع على تهيئة هذه الزجاجات